الأمم المتحدة

E/ICEF/2008/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
5 December 2007
Arabic
Original: English

لاتخاذ إجراء

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٨

٢٩ كانون الثاني/يناير – ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

سياسة التقييم التي تتبعها اليونيسيف

موجز

تعرض هذه الوثيقة سياسة تقييم شاملة وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٩/٢٠٠٦ عن مهمة التقييم في اليونيسيف (E/2006/34/Rev.1).

والغرض من سياسة التقييم هو كفالة أن تكون لدى اليونيسيف معلومات موضوعية ومركزة استراتيجيا تتاح في الوقت المناسب عن أداء سياساتها وبرامجها ومبادراتها لتحقيق نتائج أفضل لصالح الأطفال والنساء. وتهدف السياسة إلى تعزيز فهم مؤسسي مشترك لمهمة التقييم في اليونيسيف، ومواصلة تدعيم عمليتي اتخاذ القرارات والدعوة القائمتين على الأدلة، والشفافية والاتساق والفعالية.

* E/ICEF/2008/1.

271207 271207 07-62786 (A)

وهذه الوثيقة مرتبة على النحو التالي: يحتوي القسم الأول على المقدمة؛ ويوفر القسم الثاني معلومات أساسية عن السياسة العامة؛ ويحدد القسم الثالث نطاق السياسة العامة والمبادئ التوجيهية لمهمة التقييم في اليونيسيف؛ ويصف القسم الرابع إطار المساءلة لعملية التقييم؛ ويقترح القسم الخامس تدابير لتدعيم نظام التقييم؛ ويورد القسم السادس بإيجاز عناصر التعاون بين الشركاء في التقييم؛ ويشير القسم السابع إلى الاستعراض الدوري للسياسات؛ ويحتوي القسم الثامن على مشروع مقرر لينظر فيه المجلس التنفيذي.

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولا –	مقدمة	١	٤
ثانيا –	لمحة عامة	٣-١٢	٤
	ألف – معلومات أساسية	٤-٦	٤
	باء – التقييم في سياق الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف	٧-١٢	٦
ثالثا –	نطاق السياسة العامة	١٣-٢٢	٨
	ألف – الغرض من التقييم واستخدامه	١٣-٢٠	٨
	باء – المبادئ التوجيهية لمهمة التقييم	٢١-٢٢	١٠
رابعا –	المساءلة لأغراض التقييم في اليونيسيف	٢٣-٣٠	١٢
خامسا –	تدابير لتعزيز نظام التقييم	٣١-٣٨	١٤
سادسا –	التقييم مع الشركاء	٣٩-٤١	١٨
سابعا –	استعراض السياسة العامة	٤٢-٤٣	١٨
ثامنا –	مشروع مقرر	٤٤	١٩

أولا – مقدمة

١ – أقر المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٢ التقرير عن مهمة التقييم (E/ICEF/2002/10)، في سياق خطة اليونيسيف الاستراتيجية المتوسطة الأجل للأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٥ بوصفه ''بيان السياسات بشأن مهمة التقييم في اليونيسيف''[١]. وطلب المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٦ إلى الأمانة وضع سياسة تقييم شاملة لكي ينظر فيها المجلس في دورته السنوية لعام ٢٠٠٧[٢]. ووافق مكتب المجلس التنفيذي عقب ذلك على النظر في سياسة التقييم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٢ – وتنطوي السياسة المستكملة على فهم مشترك لمهمة التقييم في اليونيسيف، مع مراعاة مبادئ حقوق الإنسان، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، والأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف إعلان ''عالم صالح للأطفال''، والخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، واتساق منظومة الأمم المتحدة، والاستعراض التنظيمي لليونيسيف الذي جرى في عام ٢٠٠٧.

ثانيا – لمحة عامة

ألف – معلومات أساسية

٣ – استعرض المجلس التنفيذي في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ''تقرير مرحلي عن مهمة التقييم في منظمة الأمم المتحدة للطفولة''[٣]. وفي حين أن المجلس التنفيذي أثنى على اليونيسيف للتقدم الهام الذي أحرزته، فإنه لاحظ في المقرر ٢٠٠٤/٩ (E/2004/34/Rev.1) أنه ما زال هناك قدر كبير من العمل الذي يجب القيام به، ومن بينه صقل نقاط التركيز الاستراتيجية لخطط العمل التقييمي، وتحسين الفعالية، ورفع مستوى معايير العمل التقييمي. وأعاد المجلس تأكيد ضرورة القيام بمهمة التقييم بالتشاور مع السلطات الوطنية، امتثالا للمقرر ٢٠٠٢/٩[٤]. وشجع المجلس اليونيسيف على مواصلة تدعيم مهمة التقييم، مبرزا النقاط التالية: (أ) التركيز على إجراء عدد أقل من الدراسات ذات الجودة العالية، مع التشديد بقوة على تحليل الفعالية والنتائج؛ (ب) تحسين معايير التقييم على الصعيد القطري؛ (ج) دفع عجلة التقدم نحو إنجاز عمل تقييمي مشترك؛ (د) تقوية القدرات الوطنية في مجال التقييم؛

(١) المقرر ٢٠٠٢/٩ (E/ICEF/2002/8/Rev.1).

(٢) المقرر ٢٠٠٦/٩ (E/ICEF/2006/5/Rev.1).

(٣) الوثيقة E/ICEF/2004/11.

(٤) انظر الوثيقة E/ICEF/2002/8/Rev.1 المؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

(هـ) تحديد أفضل الممارسات والتمكن من الاستفادة على نحو منهجي من النتائج المحققة لأغراض التعلم المؤسسي.

٤ - وقد أجرى فريق مناقشة مكون من ستة خبراء دوليين في عام ٢٠٠٦ استعراض الأقران لمهمة التقييم في اليونيسيف[٥]. وقدمت النتائج إلى الإدارة العليا لليونيسيف في إطار اجتماع غير رسمي للمجلس التنفيذي. وخلص أعضاء فريق المناقشة إلى أن ''مكتب التقييم المركزي قد أبدى مستوى عاليا من الاستقلال وأجرى تقييمات ذات مصداقية ومفيدة للتعلم واتخاذ القرارات في إطار المنظمة. ويُعد نظام التقييم اللامركزي ملائما لطبيعة العمليات التي تضطلع بها المنظمة، ولكن ما يشوبه من ثغرات بالغة الأهمية من حيث الموارد المتاحة له يحد من مصداقيته وفائدته. وقبل أن يمكن الإفادة تماما مما تنطوي عليه مهمة التقييم من إمكانيات تتيح تعزيز المساءلة والتعلم المؤسسي، يجب التغلب على بعض العقبات التنظيمية''. وقد استنتج فريق استعراض الأقران أنه يمكن تدعيم مهمة التقييم عن طريق إعداد وثيقة واضحة وشاملة لسياسة التقييم، تكون متسقة مع قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ووضع ميزانية للتقييم أكثر قابلية للتنبؤ بها، واتخاذ إجراءات تدخل إضافية لتقوية ودعم المكاتب الميدانية، وتحسين عملية الإدارة القائمة على النتائج في جميع أرجاء المنظمة.

٥ - وأشار المجلس التنفيذي في مقرره ٢٠٠٦/٩ إلى قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، الذي يشدد على أن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن القيام بتنسيق المساعدة الخارجية وتقييم مدى مساهمتها في الأولويات الوطنية. ودعا المجلس التنفيذي اليونيسيف إلى إجراء تقييمات للعمليات على الصعيد القطري بالتعاون الوثيق مع الحكومات الوطنية، وإلى مساعدة الحكومات في تنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم، وطلب من اليونيسيف إعداد سياسة شاملة للتقييم.

٦ - وتمتثل السياسة الجديدة الواردة في هذه الوثيقة للقرارات والقواعد التالية:

(أ) قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ الذي يوجب إجراء تقييم منهجي للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

(٥) نشرت الوكالة الكندية للتنمية الدولية التقرير *Peer Review of Evaluation Function at United Nations Children's Fund (UNICEF)* في أيار/مايو ٢٠٠٦. ومثل محاورون في فريق مناقشة مصرف التنمية الأفريقي، وحكومات كندا وغانا وأيرلندا والنرويج، ومنظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة.

عن طريق تقييم أثرها فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان المتلقية. كما كلفت الجمعية العامة منظومة الأمم المتحدة بأن تعزز الملكية الوطنية وتنمية القدرات الوطنية وأن تحقق تقدما على صعيد المنظومة بأكملها في مواءمة ممارسات التقييم؛

(ب) نشرة الأمين العام ST/SGB/2000/8 المؤرخة ١٩ نيسان/إبريل ٢٠٠٠، النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم. وينص البند ٧-٢ من النشرة على أن تُقيَّم جميع الأنشطة المبرمجة خلال فترة زمنية محددة. ويشير البند ٧-٤ إلى أن نتائج التقييم يجب أن تسمح بإجراء تصحيح في منتصف الفترة، إذا لزم، وأن يُستفاد منها فيما يلي ذلك من عمليات تصميم البرامج وإنجازها والتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة؛

(ج) أقر فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في نيسان/إبريل عام ٢٠٠٥ قواعد ومعايير التقييم الذي في منظومة الأمم المتحدة. وأحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما في دورته الموضوعية المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٦ بإقرار فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم قواعد ومعايير التقييم، باعتبار ذلك مساهمة في تعزيز التقييم كأحد وظائف منظومة الأمم المتحدة[٦]. وتولت اليونيسيف عملية الصياغة المشتركة بين الوكالات لقواعد ومعايير التقييم لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ، وأحاط المجلس التنفيذي لليونيسيف علما بتلك القواعد والمعايير في المقرر ٢٠٠٦/٩.

باء - التقييم في سياق الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف

٧ - تشير الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ (E/ICEF/2005/11) إلى أن اليونيسيف ستركز على ستة مجالات رئيسية في تدعيم مهمة التقييم التي تضطلع بها:

(أ) بناء القدرات الوطنية وتعزيز دور القادة الوطنيين في التقييمات على الصعيد القطري؛

(ب) تعزيز عملية التقييم داخل منظومة الأمم المتحدة ومع شركاء آخرين؛

(ج) التقييم في الأزمات الإنسانية؛

(٦) في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤/٢٠٠٦، وامتثالا لقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (الفقرة ٦٩).

(د) التقييمات المتعلقة بمجالات تركيز الخطة الإستراتيجية المتوسطة الأجل، والاستراتيجيات والفعالية التشغيلية؛

(هـ) تقوية القدرات على صعيد المنظمة في مجال التقييم؛

(و) زيادة اهتمام الإدارة بمهمة التقييم.

٨ - وطلب المجلس التنفيذي في المقرر ٢٠٠٦/٩ من اليونيسيف أن تركز بمزيد من الاهتمام على تقييم نتائج الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل وعلى البرامج القطرية وعلى الاستجابات الإنسانية.

٩ - وقد تضمنت الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل (في المرفق الثاني) إطارا متكاملا للرصد والتقييم يُفصِّل العمليات التقييمية المتنوعة اللازمة لتقييم أداء اليونيسيف بالمقارنة مع الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. ويحدد الإطار المتكامل للرصد والتقييم برنامج التقييم العالمي لفترة الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، وهو يخضع للاستعراض في إطار استعراض منتصف الفترة لتلك الخطة لعام ٢٠٠٨. وينطوي تنفيذ خطة التقييم، في حالات عديدة، على إقامة شراكات مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات حكومية وغير حكومية.

١٠ - وابتداء من عام ٢٠٠٨، سيضطلع مكتبا المراجعة والتقييم بعمليات تخطيط متكامل وتقييمات مشتركة منسقة لأداء المنظمة وفعالية البرامج. وستغطي المبادرات المشتركة أهمية اليونيسيف وإنجازاتها، وإسهامها في التنمية الوطنية، وإدارة الدعم الذي توفره اليونيسيف. وسيتعاون المكتبان على نحو وثيق في التقييمات المؤسسية لليونيسيف في مجالات أخرى.

١١ - وقد استحدثت اليونيسيف أشكالا نموذجية مختلفة لتقييم البرامج القطرية في السنوات الأخيرة، حيث أنها انتقلت من التقييم التقليدي لأهمية أنشطة اليونيسيف وإنجازاتها إلى تقييم مساهمة اليونيسيف مع غيرها من الشركاء، وفي الآونة الأخيرة إلى تقييم مساهمة اليونيسيف في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ذلك علما بأن الحكومات تتولى بصورة متزايدة وضع برنامج التقييم. ويعكس الجيل التالي من التقييمات التحول من النُهج التي تكون اليونيسيف محورها إلى النُهج التي تقودها البلدان، كما يتضح على سبيل المثال من التقييم الذي تتولاه حاليا حكومة جنوب أفريقيا بالتعاون مع اليونيسيف وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، والرامي إلى تقييم مساهمة منظومة الأمم المتحدة بأسرها في جهود التنمية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك اليونيسيف في رئاسة عملية التقييم التي يتولاها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم للبلدان الثمانية المشتركة في مشروع الأمم المتحدة التجريبي ''توحيد الأداء''.

١٢ - وقد وضعت اليونيسيف نُهجا لتقييم العمل الإنساني من أجل تقييم الأداء بالمقارنة مع الالتزامات الأساسية لصالح الأطفال في حالات الطوارئ، والقانون الإنساني، ومبادئ حقوق الإنسان. وستواصل اليونيسيف استخدام التقييمات في الزمن الحقيقي لتوفير إفادة سريعة بالرأي عن أداء أنشطة الطوارئ في حالات الكوارث التي تحدث فجأة وبالنسبة للأزمات المزمنة وهي في مراحل الطوارئ.

ثالثا - نطاق السياسة العامة

ألف - الغرض من التقييم واستخدامه

١٣ - التقييم وفقا لمعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم[٧]، هو تقدير أي نشاط أو مشروع أو برنامج أو استراتيجية أو سياسة عامة أو موضوع أو قطاع أو منطقة عمليات أو أداء مؤسسي، تقديرا أقرب ما يكون إلى المنهجية والحياد. ويركّز على الإنجازات المتوقعة والإنجازات المحققة، فيدرس تسلسل النتائج والعمليات والعوامل الظرفية والسببية بغية فهم كيفية تحقق منجزات من عدمه. ويهدف التقييم إلى تحديد أهمية وأثر وفعالية وكفاءة واستدامة تدخلات ومساهمات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن يوفر التقييم معلومات قائمة على الأدلة، تكون موثوقة يُعتمد عليها وذات فائدة، مما يمكّن إدماج النتائج المحققة والتوصيات المتخذة والعبر المستخلصة في عمليات اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

١٤ - ويطرح التقييم ثلاثة أسئلة رئيسية: هل نفعل ما يجب فعله؟ وهل نفعله كما يجب؟ وهل هناك طرق أفضل للقيام بذلك؟ تكون الإجابة على السؤال الأول بدراسة الأساس المنطقي للمهمة وأهميتها؛ وعلى السؤال الثاني بدارسة فعالية النتائج المحققة وتقييم الكفاءة بهدف التوصل إلى الاستخدام الأمثل للموارد؛ ويكون الرد على السؤال الثالث بتحديد البدائل ومقارنتها والبحث عن أفضل الممارسات وتقديم العبر المستخلصة ذات الصلة.

١٥ - وينبغي التفريق بين التقييم وسواه من مهام الرقابة على اختلاف أنواعها[٨]، مع الإقرار بأن نتائج التقييم تستفيد من نواتج مهام الرقابة الأخرى في اليونيسيف وتفيدها في الوقت نفسه. ويختلف التقييم عن التفتيش والتحقيق وعن المراجعة المالية ومراجعة الامتثال، بينما توجد أوجه شبه بين التقييم ومراجعة حسابات الأداء البرنامجي. كما يختلف التقييم عن

(٧) معايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة التي أقرها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

(٨) تسهب سياسة التقييم الحالية، على نحو أكثر تحديدا، في شرح وظائف مهمة الرقابة. انظر الوثيقة E/ICEF/2002/10.

الرصد الذي يشكل جزءا من مساءلة الإدارة عن التقييم الذاتي والإبلاغ. وفي اليونيسيف، يترابط التقييم والبحث ترابطا وثيقا ويساهمان معا في برنامج المعرفة الوارد بإيجاز في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، والذي أُعيد التشديد عليه في الاستعراض التنظيمي لليونيسيف لعام ٢٠٠٧. وتسعى البحوث إلى الوصول إلى المعرفة النظرية، بينما يستقرئ التقييم النتائج المحققة وأهميتها واستدامتها.

١٦ - وإذ يركز التقييم على الأساس المنطقي الموضوعي للبرامج وعلى قيمتها وأدائها، فإنه يفيد في تحسين النتائج والشعور بالرضا لدى أصحاب المصلحة. وتتبع جميع التقييمات المبادئ التوجيهية ذاتها من الصرامة والشفافية، وتتشاطر الغرض نفسه من التعلم والمساءلة على النطاق المؤسسي. ولكي تكون اليونيسيف بالفعل منظمة قائمة على المعرفة، فلا بد أن يشكل التقييم جزءا من ثقافة المؤسسة على جميع المستويات - المؤسسية والإقليمية والقطرية والمحلية - وأن ينطبق في جميع السياقات، ابتداء بالأزمات الإنسانية وانتقالا إلى التنمية المستقرة.

١٧ - وعلى الصعيد العالمي، يفيد التقييم في تقدير مستوى أداء اليونيسيف في ضوء الأهداف والغايات المحددة في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. كما يجري التقييم بغية تحليل مساهمة اليونيسيف في الاستراتيجيات العالمية بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، لا سيما ما يتعلق بتحقيق أهداف إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية. وعندما تُبذل مساع على الصعيد العالمي بالتعاون مع تحالفات استراتيجية، فسوف تعطي التقييمات المشتركة فكرة للشركاء عن أداء تلك المساعي والعبر المستخلصة منها لتحسين تصميمها وتعزيز فعاليتها.

١٨ - وعلى الصعيد الإقليمي، يفيد التقييم فريق الإدارة الإقليمي والشركاء الإقليميين في تحديد أهمية الاستراتيجيات الإقليمية لمساعدة البلدان في التصدي للقضايا العابرة للحدود والقضايا الإقليمية المشتركة، ومساعدة كل منها الآخر بصورة متبادلة في تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية.

١٩ - ويجوز للمكاتب القطرية، جنبا إلى جنب مع الحكومات الوطنية والشركاء الوطنيين، التفويض بإجراء إما تقييم مستقل أو تقييم تشاركي، وهذا يتوقف على ما إذا كان الغرض الرئيسي منه هو المساءلة أو التعلم. كما يجوز للممثل القطري التفويض بإجراء التقييمات دعما للأهداف الوطنية والغايات الاستراتيجية لبرنامج التعاون، فيتخذ التقييم عندئذ أشكالا عدة منها:

(أ) تقييمات ذات أثر رجعي لتدخل يدعمه اليونيسيف من أجل تحسين التصميم و/أو لأغراض المساءلة إزاء أصحاب المصلحة؛

(ب) تقييمات مشتركة مع الشركاء في البرنامج أو الاستراتيجية، بحيث يتحقق قدر أكبر من الفعالية والكفاءة؛

(ج) تقييمات تجري على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل للدعم المقدم إلى البلدان لتحسين التعاون بين الوكالات في البرامج الوطنية؛

(د) تقييمات متعددة الأطراف للمواضيع أو السياسات بغية تعزيز التعلم بخصوص كيفية تعزيز الآثار المبتغاة؛

(هـ) دعم مقدم للتقييمات التي تتولاها البلدان، من أجل تعزيز قدرات التقييم الوطنية.

٢٠ - وينص قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ على أن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنسيق المساعدة الخارجية، بما فيها المساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة، وعن تقييم الأثر الناجم عن المساهمة في الأولويات الوطنية. ويجوز لليونيسيف، وفقا لروح هذا القرار، أن تختار رعاية التقييمات من منظور تولي البلد عملية التقييم بالطلب من وحدة تقييم حكومية وطنية أو من أي كيان تقييمي رسمي وطني، إجراء التقييمات[٩]. وستشارك اليونيسيف أكثر فأكثر في دعم أولويات الحكومات الوطنية في مجال التقييم.

باء - المبادئ التوجيهية لمهمة التقييم

٢١ - تنبثق المبادئ التوجيهية الخاصة بالتقييم في اليونيسيف عن المقررات التي يتخذها المجلس التنفيذي وعن معايير وقواعد فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ومدونة قواعد السلوك للتقييم، وهي:

(أ) يجب أن يحترم التقييم مبدأ الشمولية، والبرمجة التي تضطلع بها البلدان (المقرر ٩/٢٠٠٢)؛

(ب) تدعم اليونيسيف البلدان المشمولة بالبرامج في تقييم برامجها الذاتية وتساهم في تعزيز القدرة على إجراء التقييم في هذه البلدان (المقررات ٩/٢٠٠٢ و ٩/٢٠٠٤ و ٩/٢٠٠٦)؛

(ج) يجب إجراء التقييم، كلما أمكن ذلك، بالتشارك مع السلطات الوطنية، ومع منظومة الأمم المتحدة، ومع الشركاء المعنيين (المقرر ٩/٢٠٠٤)؛

(٩) طلب المجلس التنفيذي إلى الأمانة في مقرره ٩/٢٠٠٢ أن تستفيد بأقصى قدر من المقيّمين الوطنيين خلال القيام بعمليات التقييم على الصعيد الوطني.

(د) يجب أن تخدم التقييمات على جميع المستويات (سواء على مستوى الإدارة الاستراتيجية، أو البرامج العالمية أو الإقليمية أو القطرية، أو على مستوى المشاريع) غرضا إداريا واضحا؛

(هـ) من الأهمية بمكان الحفاظ على الطابع اللامركزي لنظام التقييم في اليونيسيف (المقرر ٢٠٠٤/٩)؛

(و) سيُخصَّص مبلغ تتراوح نسبته الإجمالية بين ٣ و ٥ في المائة من قيمة النفقات البرنامجية لإجراء تقييمات ودراسات وبحوث[١٠]؛

(ز) يجب التصدي للشواغل التي تواجه التقييم خلال مرحلة تصميم تدخل ما مع تخصيص الموارد الكافية لذلك (المقرر ٢٠٠٦/٩)؛

(ح) يجب أن يشدد التقييم على تحليل الفعالية والنتائج؛

(ط) يجب أن يتمتع التقييم بالمصداقية من خلال الوفاء بمعايير الجودة الفنية؛

(ي) يجب إجراء التقييم بشكل مستقل وموضوعي وشفاف؛

(ك) يجب أن يتمتع المقيّمون بمهارات في مجال التقييم، إلى جانب الأخلاقيات والنزاهة الشخصية والمهنية، والمهارات الأساسية في مجال تحليل أوضاع حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين؛

(ل) الإعلان عن النتائج التي توصل إليها التقييم، والتوصيات المنبثقة عنه والعبر المستخلصة منه وتوزيعها على جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛

(م) يجب التطرق للتقييم على النحو الواجب، مع الإعلان عن استجابات الإدارة وخطط عملها؛

(ن) يجب، على أقل تقدير، ترجمة الموجز التنفيذي للتقييم إلى اللغة أو اللغات المحلية ذات الصلة وإتاحته لأصحاب المصلحة؛

(س) يتعين توجيه انتباه المجلس التنفيذي إلى نتائج التقييم التي تهمه (المقرر ٢٠٠٢/٩).

---

(١٠) عرض هذا المبدأ في التوجيه التنفيذي CF/EXD/1993-006 المؤرخ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ بخصوص التمويل من الموارد العادية والموارد الأخرى على حد سواء.

٢٢ - سوف تبذل اليونيسيف المزيد من الجهود وتدعو إلى بذلها من أجل تقييم لمختلف الأنشطة التي تضطلع بها من آثار على النساء والرجال والفتيان والفتيات، وفقا لسياساتها الجنسانية وباستخدام التحليل الجنساني والبيانات المفصلة حسب نوع الجنس.

رابعا - المساءلة لأغراض التقييم في اليونيسيف

٢٣ - تقوم اليونيسيف بإجراء تقييمات على المستويات المؤسسية الخمسة التالية، لتعكس بذلك إطار المساءلة على صعيد المنظمة: المستوى المحلي أو مستوى المشاريع، ومستوى البرامج القطرية للتعاون، والمستوى الإقليمي، والمستوى الاستراتيجي العالمي، ومستوى الأداء المؤسسي. وسيجري التقييم على نحو متزايد بالاشتراك مع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء، وينبغي للمديرين على كافة المستويات السعي إلى توفير فرص إجراء العدد الأقصى من التقييمات المشتركة. وإن اللامركزية هي السمة الرئيسية لنظام التقييم في اليونيسيف؛ إذ ستواصل المكاتب القطرية لليونيسيف، إلى جانب البلدان المشمولة بالبرامج، التفويض بإجراء معظم أعمال التقييم في اليونيسيف.

٢٤ - وتقع على عاتق ممثلي اليونيسيف القطريين مسؤولية ضمان تخصيص ما يكفي من موارد اليونيسيف لإجراء عملية التقييم، وضمان أن التواصل مع المسؤولين الحكوميين وغيرهم من الشركاء ييسّر إجراء هذه العملية، وأن تستفيد عملية اتخاذ القرارات من نتائج التقييم. كما يتعين على الممثلين ضمان تخطيط عملية التقييم على الوجه الصحيح من خلال إعداد خطة متكاملة للرصد والتقييم، يجري تحديثها سنويا، وتوفير ضمان الجودة في إجراء التقييمات وفقا للمعايير والقواعد التي وضعها مكتب التقييم. وتقع على عاتق الممثلين أيضا مسؤولية متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن التقييم، والإبلاغ عما وصلت إليه أعمال المتابعة، وضمان إبراز النتائج الرئيسية للتقييم في تقاريرهم السنوية، وضمان توزيع هذه التقارير وتسجيلها في قاعدة بيانات التقييم الخاصة باليونيسيف. ويضطلع الممثلون القطريون كذلك بدور رئيسي في كفالة مشاركة اليونيسيف في التقييمات المتعددة الأطراف ذات الصلة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢٥ - وتركّز مهمة التقييم إقليميا على الرقابة وتعزيز قدرات التقييم لمكاتب اليونيسيف والمكاتب الحكومية المناظرة من خلال ما يلي: تنسيق أنشطة بناء قدرات التقييم مع مكتب التقييم في المقر؛ إعداد خطط للتقييم الإقليمي؛ توفير ضمان الجودة والمساعدة التقنية لدعم تقييم البرامج والمشاريع القطرية؛ السعي إلى إقامة علاقات تعاون مع المؤسسات والرابطات الوطنية والإقليمية والعالمية دعما لتعزيز القدرة على التقييم. ويفوض المديرون الإقليميون بإجراء تقييمات مواضيعية متعددة البلدان وفقا لخطط التقييم الإقليمية التي يضعونها

وبالتشاور مع فريق الإدارة الإقليمي. ويضمن كل منهم مساهمة منطقته في التقييمات العالمية، وتقع على عاتقهم أيضا مسؤولية إجراء تقييمات البرامج القطرية والتقييمات في الزمن الحقيقي ومسؤولية الرقابة عليها. ويقدم المديرون الإقليميون تقريرا سنويا إلى المجلس التنفيذي عن التقييمات الرئيسية واستعراضات منتصف المدة للبرامج القطرية في مناطقهم.

٢٦ - وتقع على عاتق المديرين في المقر مسؤولية التخطيط للمبادرات والسياسات العالمية التي تقع في إطار مساءلتهم، والتفويض بتقييمها. وفي سياق خطة فترة السنتين لإدارة المكاتب، يحدد المديرون أولويات عمليات التقييم اللازمة ويحرصون على وجود تمويل كاف للقيام بها. وعندما يقبلون مبالغ كبيرة تحت بند موارد أخرى، يضمنون أن تُخصص تلك الأموال منذ البداية لأغراض التقييم، وذلك للقيام بواجباتهم، الخاضعين للمساءلة عنها، على الوجه الصحيح إزاء مقدمي الأموال من حيث النتائج والأداء الفعال. وإن التقييمات التي يفوض المديرون بإجرائها، يجوز أن تتم مع شركاء، أو أن يقوم بها مكتب التقييم، أو أن يتم التعاقد بشأنها بها مع كيانات خارجية مختصة بالتقييم.

٢٧ - وينسق مكتب التقييم مهمة التقييم في اليونيسيف ويجري تقييمات عالمية مستقلة. ويتعاون المكتب مع شركاء اليونيسيف في التقييمات المتعددة الأطراف، وهو مركز تنسيق التقييمات التي تتولى زمامها كيانات خارجية لصالح اليونيسيف. وفضلا عن قيام المكتب بتشجيع أداء مهمة التقييم بطريقة احترافية في اليونيسيف وعلى صعيد منظومة الأمم المتحدة ككل، جنبا إلى جنب مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، فإنه يعزز أيضا تنمية القدرات في مجال التقييم في البلدان المشمولة بالبرامج. ويتم توفير القيادة في تطوير نهج ومنهجيات تقييم السياسات والاستراتيجيات والمواضيع والبرامج والمشاريع والمؤسسات. وتُقدم نتائج التقييمات والدراسات ذات الصلة إلى الإدارة العليا، مع إيلاء عناية خاصة لأهمية التعلم في تطوير السياسات وتحسين العمليات المؤسسية. ويقوم المكتب بصيانة قاعدة البيانات المؤسسية الخاصة بالتقييم ويشجع على استخدامها عبر المنظمة دعما لإدارة المعارف. كما تجرى استعراضات دورية لنوعية وفائدة التقييمات التي ترعاها اليونيسيف، ويتم إطلاع الإدارة العليا والمكتب التنفيذي على تقارير النتائج من خلال التقرير الذي يُقدم إليهما كل سنتين عن مهمة التقييم في اليونيسيف.

٢٨ - وفي عام ٢٠٠٢، أُنشئت لجنة التقييم[١١] للنظر في مسائل التقييم وإسداء المشورة للمدير التنفيذي. وتستعرض اللجنة تقارير تقييم اليونيسيف ذات الأهمية الإدارية على الصعيد العالمي، بما فيها تقييمات البرامج القطرية. وتقوم اللجنة، التي يرأسها مدير تنفيذي

(١١) انظر التوجيه التنفيذي CF/EXD/2002/022 المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

أو نائب مدير تنفيذي معيّن لهذا الغرض، بوجود أمانة يوفرها مكتب التقييم، باستعراض التوصيات الواردة في تقارير التقييم، ويمكنها المصادقة عليها، كما تدرس اللجنة تقارير المتابعة السنوية عن تنفيذ هذه التوصيات. وتستعرض اللجنة أيضا برنامج عمل مكتب التقييم وتنفيذ البرنامج.

٢٩ - ويضمن المدير التنفيذي الامتثال لسياسة التقييم عبر المنظمة، ويحافظ على نزاهة مهمة التقييم واستقلاليتها. والمدير التنفيذي هو الذي يعين مدير مكتب التقييم، ويحرص على عدم وجود تضارب في المصالح بخصوص هذا التعيين، وأن للمدير القول الفصل بشأن محتويات جميع تقارير التقييم الصادرة عن مكتب التقييم. ويضمن المدير التنفيذي وجود القدر الكافي من الموارد والقدرات اللازمة للتقييم، وتفاعل الإدارة العليا مع نتائج التقييم والاستفادة منها. وترد تقارير التقييم المقدمة إلى المجلس التنفيذي في التقرير السنوي، وكذلك في التقارير التي تُقدم كل سنتين عن مهمة التقييم.

٣٠ - ويقر المجلس التنفيذي سياسة التقييم. ويقر أيضا برنامج العمل والميزانية لسنوات متعددة بغية إجراء عمليات التقييم العالمية في سياق الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل[١٢] وفي سياق عملية الميزانية لفترة السنتين.

خامسا - تدابير لتعزيز نظام التقييم

٣١ - يشير كلُ من استعراض الأقران لمهمة التقييم والاستعراض التنظيمي إلى حاجة منظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى تعزيز نظامها الخاص بالإدارة القائمة على النتائج إذا أريد لمهمة التقييم أن تقدر النتائج والتأثيرات بطريقة أفضل. وبغية تزويد موظفي اليونيسيف بتوجيهات عملية لتنفيذ سياسة التقييم، سيتم خلال عام ٢٠٠٨ إصدار توجيه تنفيذي يحدد التدابير الإدارية اللازمة لتعزيز ورصد وتنفيذ عملية التقييم في اليونيسيف. وفيما يلي موجز بالتدابير المقرر اعتمادها:

٣٢ - يقوم الممثلون القطريون والمدراء الإقليميون، ومدراء الشُعب حسب الاقتضاء، بما يلي:

(أ) الاضطلاع بالتقييم وفقا لمبادئ التقييم لدى اليونيسيف (ثالثا - باء أعلاه)؛

(١٢) يبرز الشكل الجديد للميزنة على أساس النتائج الأموال المخصصة لغرض إجراء التقييم.

(ب) ضمان قابلية البرامج والمبادرات الجديدة للتقييم في مرحلة التخطيط، ويشمل ذلك تبيين النتائج بطريقة واضحة، وتحديد المخاطر، ومؤشرات الأداء ذات الصلة، وتحديد خطوط الأساس منذ البداية؛

(ج) تعزيز رصد البرامج للسماح لليونيسيف بالقيام بصورة أكثر منهجية بتقييمات الأداء القائم على الأدلة وتقييمات التأثيرات؛

(د) تخصيص الأموال في بداية كل سنة للخطة المتكاملة للرصد والتقييم؛

(هـ) كفالة أن يكون جميع موظفي البرامج على معرفة ذات أسس راسخة بمبادئ وأنواع التقييم وبطريقة تطبيقها، وأن يتمتع المُقَيِّمُون الخارجيون الذين توظفهم اليونيسيف بالكفاءات اللازمة لضمان إجراء تقييمات ذات مصداقية؛

(و) التأكد من أن يكون لدى الموظفين الحاليين المشاركين في التقييم إمكانية الحصول على فرص التطور المهني، وضمان أن تتم التعيينات الجديدة لتلك الوظائف وفقا للكفاءات التقييمية التي أقرها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، مع طلب الموافقة عليها من الناحية الفنية من المكتب الإقليمي ومن مكتب التقييم، حسب الاقتضاء؛

(ز) وضع تدابير لضمان أن يتم اختيار التقييمات بطريقة استراتيجية وأن تقيم جميع العناصر الرئيسية للبرامج أثناء الدورة البرنامجية، مع تخصيص الموارد الكافية؛

(ح) المحافظة على مستوىً من الاستقلال في التقييم عن طريق تعزيز التقييم المشترك مع الشركاء، وتشجيع التقييمات التي تقودها البلدان، وضمان ألا يكون لمدراء برامج اليونيسيف الخاضعة للتقييم مسؤولية في اتخاذ القرار فيما يتعلق باختصاصات عملية التقييم أو في اختيار استشاريي التقييم أو في الموافقة على التقارير الخاصة بالتقييم؛

(ط) كفالة أن يتم النظر تماما في توصيات التقييم مع الشركاء المعنيين، وأن تنفذ التوصيات التي تمت الموافقة عليها، وأن تشتمل التقارير السنوية على بيان بشأن المرحلة التي بلغتها أعمال متابعة التقييم؛

(ي) إدراج التقييمات المكتملة في قاعدة بيانات التقييم المباشر الخاصة باليونيسيف في غضون ثلاثة أشهر من اكتمال تلك التقييمات.

٣٣ - وسيقوم المكتب الإقليمي بما يلي:

(أ) توفير الدعم والمشورة التقنية للمكاتب القطرية من أجل مساعدتها في الوفاء بالتزاماتها بمقتضى سياسة التقييم؛

(ب) الرصد وتقديم تقارير سنوية إلى المجلس التنفيذي بشان نوعية التقييم في المنطقة، وكفاية الموظفين والموارد المالية المخصصين للتقييم في المنطقة، والترتيبات القطرية لضمان الاستقلال والشفافية والحياد في التقييم على المستوى القطري؛

(ج) صيانة نظام لمتابعة لتنفيذ أي تقييمات إقليمية أو تقييمات قطرية تكون لها تأثيرات على الاستراتيجيات الإقليمية؛

(د) الاحتفاظ بقائمة باستشاريي التقييم ومؤسسات التقييم من داخل المنطقة المجازين مسبقا.

٣٤ - وسيقوم مكتب التقييم بما يلي:

(أ) وضع استراتيجيات مؤسسية لتحسين مهمة التقييم وإصدار واستكمال توجيهات مؤسسية بشأن عملية التقييم لتغطية مسائل ناشئة مثل التدخلات في المراحل الأولى على مستوى السياسة العامة، والشراكات، وترتيبات التمويل العالمية الجديدة.

(ب) إدارة عملية تقدير نوعية التقييم، وتقدير مستوى جميع التقييمات في غضون ستة أشهر من تاريخ التقديم؛

(ج) تقديم تقارير سنوية للجنة التقييم عن نوعية التقييم واحتياجات ونفقات عملية التقييم على نطاق اليونيسيف بكاملها؛

(د) تقدير مستوى المؤهلات الفنية للمرشحين الذين يتقدمون للوظائف المتصلة بعملية التقييم في اليونيسيف؛

(هـ) كفالة أن يكون موظفو التقييم على علم بمواد ودورات التدريب ذات الصلة في مجال التقييم التي توفرها اليونيسيف، وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وأطراف أخرى؛

(و) الاحتفاظ بقائمة عالمية لاستشاريين التقييم ومؤسسات التقييم المجازين مسبقا؛

(ز) صيانة شبكة للاتصال وتبادل المعلومات مع موظفي التقييم، وإطلاعهم على ما استجد يشأن نتائج التقييمات والأحداث المتعلقة بها ومنهجياتها؛

(ح) متابعة تنفيذ توصيات التقييم التي تمت الموافقة عليها والمنبثقة عن التقييمات المواضيعية والمؤسسية العالمية ، وتقديم تقارير سنوية عن المرحلة التي بلغتها أعمال المتابعة إلى لجنة التقييم.

٣٥ - وستقوم لجنة التقييم التي تجتمع ثلاث مرات في السنة بما يلي:

(أ) استعراض الإطار المتكامل للرصد والتقييم والموافقة عليه، والمحافظة على تنفيذه، ويشمل ذلك تخصيص الموارد الكافية له؛

(ب) إقرار خطة العمل السنوية لمكتب التقييم؛

(ج) تفويض وضع تقارير متابعة بشأن تقييمات معينة والنظر فيها؛

(د) استلام تقرير مدير التقييم بشأن حالة مهمة التقييم في اليونيسيف والنظر فيه، بما في ذلك التوصيات بشأن تدعيم النظم.

٣٦ - وستواصل اليونيسيف بأن تكون عضوا نشطا في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم[١٣]. ومن أجل تعزيز ودعم مهمة التقييم على المستوى الميداني، وتحليا بروح الاتساق التي تتسم بها الأمم المتحدة، ستوفر اليونيسيف الدعم لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم لتحقيق ما يلي:

(أ) وضع استراتيجيات مشتركة لتطوير قدرات التقييم الوطنية وتيسير إقامة الشراكات وتطوير القدرات، بما في ذلك مع شبكات الأمم المتحدة الإقليمية للرصد والتقييم؛

(ب) اعتماد قواعد ومعايير موحدة للتقييم والعمل بها، واتخاذ مواقف موحدة بشأن الموضوعية والاستقامة ودور ومهمة التقييم؛

(ج) التشجيع على تحلي المُقَيِّمِين بروح الاحتراف داخل منظومة الأمم المتحدة، ويشمل ذلك استحداث برنامج لنيل الدبلوم في مجال التقييم؛

(د) تعزيز الكفاءة المهنية والتقنية لموظفي التقييم وتيسير الدعم والتعلُّم المُتَبَادلَين عن طريق تبادل المعرفة الخاصة بالتقييم.

٣٧ - وهناك حاجة لجهد تآزري ، يتجاوز قدرات أي وكالة من وكالات الأمم المتحدة، من أجل تحسين قدرات التقييم الوطنية في البلدان المشمولة بالبرامج. وستسعى اليونيسيف إلى العمل مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ومع شركاء آخرين لوضع وتنفيذ استراتيجية مشتركة لتعزيز قدرات التقييم في البلدان المشمولة بالبرامج.

(١٣) إن ولاية وبرنامج عمل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم يمتثلان بصفة وثيقة لقرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠، لا سيما الفصل السابع منه الذي يتناول التقييم على نطاق المنظومة بأسرها.

٣٨ - وستزيد اليونيسيف تدريجيا نسبة الموارد البرنامجية المخصصة للتقييم على جميع المستويات وستقوم برصد نفقات التقييم حسب الشُعَب والأقاليم والبلدان، وبتقديم تقارير بشأنها، كجزء من التقرير عن مهمة التقييم الذي يقدم إلى المجلس التنفيذي مرة كل سنتين.

سادسا - التقييم مع الشركاء

٣٩ - يبرز النطاق الآخذ في الاتساع للشراكات العالمية كون التدخلات الناجحة تتطلب تنظيم مشاريع مشتركة. ولهذا السبب، ينبغي استحداث نُهُج جديدة في مجال التقييم. وتحتاج اليونيسيف لأن تنتهز الفرص المتنامية للمشاركة في التقييمات المتعددة الأطراف، ولأن تلفت بالتالي الانتباه للنتائج والتأثيرات الناشئة عن برامج تقييم المنظمات الأخرى لصالح الأطفال. وهناك أدلة على أن التقييم المشترك يترع إلى زيادة استقلالية ونوعية التقييم، وهذا سبب إضافي لتعزيز التقييم مع الشركاء.

٤٠ - وستواصل اليونيسيف تعزيز الشراكات مع شبكات التقييم الحكومية المتخصصة ، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وشبكة التقييم الإنمائي للجنة المساعدة الإنمائية (التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، وفريق التعاون في مجال التقييم للمؤسسات المالية الدولية، وشبكة التقييم التابعة للمفوضية الأوروبية. إضافة إلى ذلك، ستدعم اليونيسيف بنشاط إنشاء منظمات عالمية وإقليمية ووطنية متخصصة في مجال التقييم، وستتعاون معها لتعزيز قدرات التقييم على جميع الأصعدة.

٤١ - وسترعى المكاتب القطرية لليونيسيف العلاقات التعاونية مع مؤسسات ورابطات التقييم الوطنية. وستعزز هذه الشراكات من أهمية ونوعية وفائدة تقييمات اليونيسيف ومساهمتها في التنمية وفي العمل الإنساني. وهذه الشراكات بالغة الأهمية في توفير الدعم لتعزيز قدرات التقييم الوطنية، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠.

سابعا - استعراض السياسة العامة

٤٢ - سيتم استعراض تنفيذ سياسة التقييم الحالية ومهمة التقييم بصفة دورية لاستخلاص الدروس والقيام بالتحسينات. وسيتم أول استعراض من هذا النوع في عام ٢٠١٠.

٤٣ - إن المبادئ التوجيهية لمهمة التقييم في اليونيسيف المبينة في القسم ثالثا - باء أعلاه ومؤشرات الأداء الرئيسية للتقييم الواردة في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف ستكون بمثابة مؤشرات للأداء المؤسسي تستخدم في استعراض السياسة العامة وتنفيذها.

وستنقح مؤشرات الأداء الرئيسية حسب الاقتضاء في ضوء سياسة التقييم المستكملة خلال استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

ثامنا – مشروع مقرر

٤٤ – يُوصى بأن يعتمد المجلس التنفيذي مشروع المقرر التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – **يوافق** على الوثيقة المعنونة ”سياسة التقييم“ (E/ICEF/2008/4) بوصفها بيان السياسة العامة المتعلقة بنظام التقييم في اليونيسيف.